الجامعة المستنصرية كلية الآداب
م.م يُسرى جليل يونس

المحاضرة الثانية

جذور التداولية في التراث اللُّغويّ العربيّ .

إنَّ الناظر في معطيات الدرس اللُّغويّ العربيّ بمرجعيّاته المتعدِّدة النحويّة والبلاغية والأصوليّة والفلسفيّة ليجد أنَّ كثيرًا من المفاهيم اللّسانيّة الحديثة - ومنها التداوليّة - قد وجدت لها مكانًا ساميًا بين تضاعيف ذلك الدرس على قدمه، فنظريّات التحليل وإن أعادت صوغ كثيرٍ من المفاهيم، وركَّزت على بعضٍ منها، وأفرزت بعضها عن بعضٍ آخر، فإنّ هذه المفاهيم قد تناولها علماء العربيّة وأشاروا إليها بالمفهوم والمضمون من دون الاصطلاحات .

لقد أبدى النحاة العرب في مواطن كثيرةٍ عناية واهتمامًا كبيرين بالارتباط بين الأسلوب التعبيري ومعناه الإبلاغيّ أو وظيفته التواصليّة، ويُمكن أن نُشيرَ إلى أنَّ سيبويه (ت180هـ) قد عمد في غير موضعٍ إلى استحضار الظروف والمعطيات المحيطة بالقول عند شرحه لبعض المسائل خصوصًا حين كان يتوجَّه بالمسألة إلى أُستاذه الخليل (ت170هـ)، وكأنَّ سيبويه كان يُحيطُ الخليلَ بسياقٍ مُصطنعٍ طبقًا لأصل سياق القول، حتَّى يُعلِمَه بالمعطيات والظروف التي نتج وصار فيها، وهذه إشارةٌ واضحةٌ إلى اهتمام شيخ النحاة بظروف القول ومعطياته إضافةً إلى ذلك أبدى سيبويه اهتمامًا كبيرًا بمقاصد المتكلّم في كثيرٍ من المسائل، فمن تلك قوله في مسألة (مررت برجلٍ حمارٍ) فهي عنده كلامٌ محالٌ أو حسن " فأمَّا المحال فأن تعنى أن الرجل حمار، وأمَّا الذى يحسن فهو أن تقول : مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : حمار، إمَّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك " فسيبويه يحمل القول على بدليّة الغلط والنسيان وهي لا تكون إلَّا في مقامٍ تواصليّ مباشر يحضر فيه تفاعل المتكلّم مع محيطه وتأثره به، وما قد ينتج عن هذا التأثُّر من مُخرجاتٍ خطابيّة قد يكون الغلط والنسيان جزءًا منها .

وينبغي أن نُشير إلى مواقف الإمامين النحويّين عبد القاهر الجرجانيّ والرضيّ الإستراباذيّ عبر حرصهما البالغ على الاهتمام بالمعاني الإبلاغية المتوخاة من الخطاب وأغراضها، وإشارتهما إلى أنَّ البنى التركيبيّة تابعة للوظيفة التواصليّة وليس العكس، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد ركّزا على طرفيّ الخطاب المتكلّم والمخاطب عبر تأكيدهما أغراض المتكلّم ومقاصده والفائدة أو الإفادة المتوخّاة عند المخاطب .

إنَّ ما يُشير إليه علماؤنا عبر تركيزهم على ظروف الاتصال وحيثيّاته، أو مقاصد المتكلّم وأغراضه، أو المعاني الإبلاغيّة أو التواصليّة، وتركيزهم على طرفيّ الخطاب المتكلّم والمخاطَب يُمثِّلُ لبَّ المنهج التداوليّ ومركزه وما يضطلع به من رؤىً وسياقات عملٍ وتحليل، وهذا دليلٌ على أنَّ علماء العربيّة واعون بأهميّة كلٍّ من ظروف الاتصال، ومقاصد المتكلّم والمخاطب وأثرهما في إدارة التخاطب ومخرجاته الدلاليّة والتداوليّة .

ولم يخلُ البحث العربيُّ من درايةٍ لأهمِّ المفاهيم التداوليّة الكبرى وهي نظريّة الفعل الكلامي، وأفضل ما يُمثِّلها ثنائيّة الخبر والإنشاء التي تُقابل ثنائيّة الأقوال التقريرية والأقوال الإنجازيّة عند جون أوستن . لقد ناقش علماؤنا كثيرًا من المعاني المتعلّقة بإنجازيّة الأساليب العربيّة، واستخرجوا منها كثيرًا من الأفعال الكلاميّة لاسيما ما يتعلَّق بأسلوبيّ الخبر والإنشاء، ومن تلك المعاني مثلًا : فعل التأكيد، فعل الإغراء، فعل التحذير، فعل النداء، وفعل الاستغاثة أو الندبة ...

أمَّا الاستلزام الحواريّ فقد أشار العرب إلى فكرة أنَّ الكلام قد يأتي خارج ما يقتضيه الظاهر، بل يأتي في بعض السياقات بحيث يفرض على المتكلّم إخراجه على خلاف ما يقتضيه الظاهر، وهي قضيّة لطالما شغلت علماءنا من لُغويّين وبلاغيّين وأصوليّين، فهذا الجرجاني (ت471هـ) يُميّز في دلائل الإعجاز بين حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، إذ يمكن - بحسب الجرجاني - أن تدلّ على غير معناها المباشر أو اللَّفظي، فيتوصَّل إلى دلالتها حينئذٍ عبر التأويل فالكلام عند الجرجاني إذا على نوعين : الأوَّل يدلّ على معناه بظاهر لفظه أي المعنى المباشر، والآخر يحتاج إلى إعمال فكر،

لأنَّ معناه مستفاد من المعنى الأول وهو معنىً غير مُباشر بل مُستلزم . وقد تناول ذلك السكّاكيّ (626هـ) بقوله : " لا يخفى أن طريق الانتقال من الملزوم على اللازم طريق واضح بنفسه ... وهو العلم بكون اللازم مساويا للملزوم أو أخص منه " فهو يرى أنَّ العبارة يُمكن أن تفيد إفادة مباشرة لما وضعت له، كما يُمكن أن تُفيد إفادة غير مباشرة لغير ما وضعت له، والعلاقة بين الإفادتين كما يراها السكّاكيُّ هي علاقة لازمٍ بملزوم أو ملزومٍ بلازم فعلاقة اللزوم بين المعاني - كما يراها السكّاكيّ - حتميّة متبادلة، وهي ترقى لتكون نظريّة قائمةً بذاتها، لأنها تُقدِّم علم البيان محورًا رئيسًا للبلاغة القائمة على تفاوت المعاني، فتقديم المعنى الواحد بطرق مختلفة يعكس اللغة الأدبية القائمة على تجاوز المألوف في التعبيرات والاستعمالات اللُّغوية.

كذلك كان العرب على درايةٍ بمفهوم الافتراض السابق، ومن دون أن نُطيل يُمكن أن نستدلَّ بذلك على أهمِّ معيارٍ للافتراض السابق في التداوليّات وهو معيار الثبات عند النفي، إذ أشار الجرجانيّ إلى هذه الآلية في معرض حديثه عن أنَّ الإنكار والإثبات يتعرَّضان إلى الخبر من دون الصفة، ودليل ذلك " أنَّك تجد الصفة ثابتة في حال النفي، كثبوتها في حال الإثبات، فإذا قلت : (ما جاءني زيد الظريف) كان (الظرف) ثابتًا لزيدٍ كثبوته إذا قلت : (جاءني زيد الظريف) " فالجرجانيُّ يُشير إلى ثبات صفة الموصوف عند معيار الثبات عند عند النفي، إذ إن القولتين : جاء زيد الظريف، ولم يجيء زيد الظريف، تفترضان سابقًا افتراضًا واحدًا وهو : زيدٌ ظريف .

إضافة إلى مفاهيمِ الفعلِ الكلاميِّ، والاستلزام، والافتراض، لم تُخفَ عن دراية العرب معرفةٌ بمفهوم الإشاريّات فقد تناوله العلماء العرب تحت مُسمّى (المبهمات)، ورأوا أنَّ إبهامها يتأتى من كونها لا تستلزم مُشارًا إليه معيّنًا، واستعمله الفلاسفة العرب أيضًا، واطلقوا عليه مصطلح (الخوالف) .